الحركة الوطنية للحريات والعدالة (حماية)

نقد حركة "حماية" والثورة السودانية الثالثة (ثورة ديسمبر 2018)

هشام عثمان الشواني

تاريخ النشر: 1 /9/ 2020م

١. مقدمة: إطار تعريفي بحركة حماية (الحركة الوطنية للحريات والعدالة) وأهمية تحليل هذه الحركة

هذه كتابة نقدية ومراجعات تسعى لتحليل تجربة حركة سياسية ظهرت خلال ثورة ديسمبر ٢٠١٨ م، تحديداً مع سقوط النظام في إبريل ٢٠١٩ م. ظهر اسم هذه الحركة (حماية) رديفاً للاسم الرسمي (الحركة الوطنية للحريات والعدالة). كان بيانها التأسيسي في يوم ١٧ أبريل ٢٠١٩ م، وقد جاء هذا البيان بعد مناقشات ولقاءات طويلة بين مؤسسيها منذ ديسمبر ٢٠١٨ م وحتى لحظة الإعلان. لم تكن حركة ذات فاعلية، بل يُمكن القول إنها حركة لم تتجاوز بداياتها لتدخل مباشرة في جمود طويل حتى لحظة كتابة هذه المراجعة النقدية. نحاول منا فهم طبيعة حركة حماية عبر مراجعة أُسسها النظرية والفكرية، والشروط والمحددات العامة التي نشأت خلالها هذه الحركة.

هذه المراجعة تربط بين ظروف نشوء كل من حركة حماية وثورة ديسمبر التي أدت لسقوط نظام حكم الإنقاذ في السودان. هناك رابط تسعى المراجعة لكشفه بين الثورة وحركة حماية، لذا فإن المراجعة ستبدأ بتحليل طبيعة ثورة ديسمبر ثم تدلف للحديث عن الأفق الفكري للفعل السياسي في مرحلة الثورة وما بعدها، ثم تنتهي المراجعة بتناول الفاعلين المؤسسين للحركة والخلاصات والدروس المُستفادة من التجربة. الغرض من هذه الكتابة هو إبراز أهمية هذه التجربة؛ وبالتالي فهي كتابة بدافع المسؤولية تجاه تجربة سياسية قام بها، وآمن بها، الكثيرون- والكاتب من بينهم- بل رأوا فيها بارقة أمل وخلاص سياسي من تكرار تجارب الفشل القديمة. بين أيديكم شهادة فكرية وموضوعية لا تأخذ الطابع الشخصي، بل تُطرح كمساهمة من أجل الفائدة العامة والمناقشة.

٢. اختلاف الثورات السودانية عن الثورات الغربية، وأهم خصائص ثورة ديسمبر٢٠١٨ عن باقي الثورات السودانية

قامت ثورة ديسمبر ٢٠١٨ م وهي تحمل بداخلها دلالات معينة، دلالات تعكس طبيعة التحولات السياسية داخلياً وخارجياً، دلالات تعكس كذلك طبيعة التحولات الاجتماعية الكبيرة التي كانت تحدث في السودان منذ بداية الألفية الجديدة، كما تعكس أيضاً طبيعة الظروف الاقتصادية التي كان السودان يمر بها. الثورة في عصرنا الراهن لا نجد لها نموذجاً تفسيرياً في فكرة الثورة الجذرية الحاسمة كنموذج الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩ م، أو في أدبيات الثورة البلشفية الروسية عام ١٩١٧ م، كما أن نموذج الثورة الأمريكية كنموذج تفسيري لما حدث في السودان لا يصلح هو الآخر. هذا الادعاء تسنده حججٌ كثيرة، أهمها، يتمثل في أن نموذج الثورة المعروف والمُستمد من التاريخ السياسي للدول الغربية يشير لتحول سياسي يأتي في خضم تحولات اجتماعية واقتصادية وفكرية لقوى حية، تنعكس تلك الحيوية وتتم ترجمتها لأشكال ومؤسسات سياسية جديدة بشكل جذري. تأتي هذه التحولات الثورية نتيجة لأهداف معلنة قبل وأثناء الثورة. هذا التقرير لا يعني أن الثورات الغربية قد حققت أهدافها كاملة بشكل مباشر، فالنتائج كانت تأتي على مراحل. ولكن المهم هو أن عنصر وضوح الهدف والطريق والمآل نحو اتجاه معين ونظام سياسي جديد هو النقطة الجوهرية في مفهوم الثورة. وأن النظام المباشر الذي انتجته الثورة هو مرحلة جديدة تماماً مختلفة جذرياً عما قبلها. هذان الشرطان يميزان تعريف الثورة في السياق الغربي المُستند على التجربتين الفرنسية والأمريكية. فالثورة الأمريكية مثلا إبان حرب التحرير ضد بريطانيا تمثل نموذجا للكيفية التي تؤدي بها الثورة إلى خلق نظام جديد على المستوى السياسي وفق شروط اقتصادية واجتماعية هامة. هذه الشروط مثلت المنابع الرئيسية في حالة الثورة الأمريكية للشكل الاتحادي الجديد للولايات المستقلة من بريطانيا، والتي قادتها نخبة تضم الرأسمالية التجارية وملاك الأراضي وطبقة البرجوازية الصناعى، في دولة جديدة نتجت من اتحاد تلك الولايات. لقد مثلت الثورتان الفرنسية والأمريكية نموذجان شهيران لثورات تحدث في خضم حركة فكرية واجتماعية واقتصادية، تمثلت في التطور الرأسمالي الصناعي وصعود البرجوازية وأدبيات الديمقراطية الليبرالية التي تعود إلى عصر التنوير الأوروبي، ولا أدل على ذلك من تَمثل الآباء المؤسسين لأمريكا لأفكار الفيلسوف الإنجليزي جون لوك .

خلاصة هذا الجانب تتمثل في أن تعريف الثورة في سياقاتنا الخاصة وفق أدبيات التاريخ السياسي الأوروبي لا يُمكّننا من فهم و تفسير ما يحدث. فالثورة وفق ذلك النموذج تعني تحولاً سياسياً يقوده الشعب، ممثلاً في طبقة أو فئة أو نخبة، لتحقيق أهداف اجتماعية-اقتصادية محددة عبر تغيير تام للنظام السياسي القائم وخلق نظام جديد. الثورة وفق هذا المعنى تكون ثورة حاسمة وجذرية في كل الحالات. والجوهري وراء هذا التحول هو ظروف اقتصادية تمثلت في تطور النظام الاقتصادي من الإقطاع إلى نظام رأسمالي صناعي صعدت على إثره طبقة البرجوازية، بالإضافة لظروف اجتماعية تمثلت في تحول نوعي في علاقات الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج والثورة الصناعية، وتحولات فكرية مصاحبة تمثلت في روح الإصلاح الديني وعصر التنوير وأفكار العقد الاجتماعي والديمقراطية الليبرالية. إن هذه الثورات حدثت في ظل) منحنى صعود (حضاري ومادي وفكري وثقافي لمجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا.

إن تقييم وفهم الثورة السودانية على ضوء التعريف السابق لا يُعطينا أي تفسير لما يحدث عندنا. نحن مجتمعات في وضعية مختلفة - وربما معاكسة - لمجتمعات أوروبا إبان صخبها وهدير جماهيرها نحو التغيير. إن ما نُسميه ثورات عندنا منذ ثورة أكتوبر ١٩٦٤ م وثورة إبريل ١٩٨٥ م هي انتفاضات تحدث في ظل (منحنى هبوط) حضاري وثقافي لمجتمعات ترزح تحت وطأة علاقات اجتماعية واقتصادية مشوهة. مجتمعات خارجة من مرحلة استعمارية امتدت آثارها لحقبة ما بعد الاستعمار. إننا في أدنى مستويات تقسيم العمل العالمي، فنحن مرتبطين بالمجتمع الدولي بعلاقة تبعية اقتصادية، ندير اقتصاداً في مجمله غير إنتاجي تتخلله علاقات إنتاج مشوهة في طبيعة رأسماليتها. إنها حالة أقرب لوصفها بالإقطاعية في الري، مع رأسمالية تجارية تستند على اقتصاد زراعي منخفض القيمة في السوق العالمي باستمرار. التركيب الاجتماعي منقسم على نفسه لعرقيات وجهويات وهويات مغايرة لهوية المواطنة السياسية. الشكل السياسي للدولة الحديثة غير مُتجذر اجتماعياً، لأن الدولة عندنا نشأت كجهاز فوقي يحتكر العنف جلبته لنا تاريخياً القوى

الاستعمارية المتعاقبة. دولة مفروضة بالقوة؛ والنتيجة هي أن قوتها لم تأت محصلة لتسويات تاريخية بين قوى اجتماعية واقتصادية محلية كما حدث في أوروبا، بل جاءت نتيجة لعوامل جيوسياسية للقوى الاستعمارية العظمى. كانت الدولة، كذلك، تُستغل لصالح قوى معينة تستفيد منها وتحتكرها لتهزم القوى الأخرى. ولم يكن إطار الصراع حول السلطة إطاراً ديمقراطياً مؤسسياً على أسس متفق عليها دستورياً، بل كان صراعاً شاملاً ونفياً تاماً للوضع السابق كانعكاس للتشوه العميق في المجتمع. هذا المجتمع، الذي وصفنا العوامل التي تحكمه، هو مجتمع حقبة شاملة تُسمى (حقبة ما بعد الاستعمار)، وهي حقبة الدولة الوطنية السودانية الحديثة منذ العام ١٩٥٦ م، والتي شهدت قيام ثورتين شعبيتين خلال تاريخها: في أكتوبر ١٩٦٤ م، وفي إبريل ١٩٨٥ م.

جاءت ثورة ديسمبر ٢٠١٨ م في ظل شروط إضافية ومغايرة تجعلها مختلفة عن ثورتي أكتوبر وإبريل و تمتلك جوانب خاصة، تتمثل في:

أ. عصر الإعلام، حيث أن ثورة ديسمبر حدثت في ظل العولمة وانفجار وسائل التواصل الاجتماعي وما تفرزه من آثار اجتماعية هامة. فأصبحت صناعة الإعلام مجال عمل واستثمار كبير يؤثر ويحكم السوق والاستهلاك والذوق العام. صارت منصات التواصل الاجتماعي تُشكل الحقيقة كما تريد. وهي نفسها تتبعت نمط وتطور الرأسمالية إلى رأسمالية مالية نيوليبرالية مع ثقافة عولمية ونظام كوني واحد لا مركزي بقيم موحدة. اقتحمت هذه العولمة مجتمعاتنا وأثرت على القواعد الاجتماعية الشعبية وعلاقتها مع القوى السياسية القديمة. والإعلام المعاصر، كما ينبغي أن ندرك، ليس آلة محايدة، ولكنه مُعطى يعكس بداخله وعياً ليبرالياً وتمثُلاً معيناً للقيم الاجتماعية المعاصرة.

ب. بداية النهاية لمرحلة ما بعد الاستعمار، وذلك حين ابتعد الشباب والشابات عن السياسة والالتزام السياسي، لم تعد الأحزاب القديمة وآيدلوجياتها جاذبة. فتحول الفاعل السياسي إلى (الناشط المدني)، ومفهوم الناشط المدني إشارة لحالة السيولة وعدم التعيين والقابلية اللانهائية للتشكل في أي مشروع في ظل غياب واستنفاد آيدلوجيات المشاريع القديمة لأغراضها وخطاباتها. والناشط المدني متسق تماماً مع شرط عالم وسائل التواصل، حيث تتدفق آلاف الحسابات على فيسبوك وتويتر لتُناصر قضية ما بلا تحليل أو نظرة شمولية. كل المطلوب هو استخدام جيد للصورة والدعاية. وهذا ما انعكس بوضوح في الطبيعة الطبقية لهذه القضايا لأن وسيلة إنتاج الإعلام هي وسيلة إنتاج في نهاية الأمر وتعكس مصالح مُلاكها. فتكون قضايا الحريات الشخصية وفضائح النجوم والتحرش واللبس أهم القضايا. لكن يجب ألا نظن أن بداية النهاية لحقبة ما بعد الاستعمار تعني نفياً نهائياً لقواها وتنظيماتها بل هي مجرد بداية تحولها غير المحسوم بعد. تظل فاعلية هذه القوى السياسية قائمة حيث أن تحالفاً سياسياً مثل (قوى الحرية والتغيير) وكيان سياسي مثل (تجمع المهنيين) يُمثلان تمظهُراً لهذه القوى القديمة. وهما، تحديداً، يُمثلان القوى السياسية التي عبرت عن الثورة رغم الدلالات البعيدة المُنذرة بنهاية المرحلة الما بعد استعمارية التي تنتمي إليها هذه القوى.

وعلى تلك الشروط جاءت ثورة ديسمبر ٢٠١٨ م محكومة بوعي ليبرالي كامل الدسم

للأسباب الآتية:

أ. العولمة و قيمها المعاصرة التي تنعكس عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و التي تحمل انحيازا لقيم الليبرالية و الليبرالية الجديدة. وسائل الإعلام الإقليمية والغربية والتي أصرت على تنميط الثورة على شاكلة حراك الدول العربية سابقاً حين اعتبرته (ربيعاً عربياً) نحو الديمقراطية الغربية. ويكفي أن نتأمل كيف أصبحت صورة ناشطة ظهرت بالثوب الأبيض في الميدان أيقونة رسمية لثورة ديسمبر ٢٠١٨ م تحمل في طياتها أجندة النسوية الليبرالية لكل العالم. هذا الحدث ليس حدثاً عرضياً على الثورة، بل هذا هو الجانب الجوهري في ثورة ديسمبر المتمثل في الوعي الليبرالي.

ب. طبيعة القوى السياسية والنخبة السياسية في السودان والتي غلب على مقاومتها لنظام لإنقاذ الطابع الليبرالي، وارتباطها بقوى إقليمية خارجية رأسمالية تطبق مشروع الليبرالية الجديدة. كذلك طبيعة وبنية منظمات المجتمع المدني في السودان المتصلة بروابط وثيقة بالصفوة الاقتصادية المُعارضة للإنقاذ والتي، هي الأخرى، منخرطة

تماما في نمط المجتمع المدني العالمي السائد عبر داعميها المباشرين .

ت. القوى الاجتماعية الرئيسية التي دعمت الثورة

والتي تعود بتكوينها الطبقي إلى فئات البرجوازية والطبقة الوسطى العليا في المدن، هاتان الطبقتان رغم ما يُمكن أن ينشأ من تناقض بين مصالحهما، كانت لديهما مصلحة مباشرة في التغيير ويحكمهما كذلك وعي ليبرالي.

على ما سبق، وبتحديد الأفق الفكري لثورة ديسمبر وسبر أغوارها لتلمس ماهو جوهري فيها، نخلص إلى تعيين تعريف لهذه الثورة يكون بمثابة مفهوم مناسب لثورات تحدث بشكل مغاير لنموذج الثورة الشائع في الأدبيات السياسية بأثر من الثورتين الفرنسية والأمريكية. هي ثورات بنهايات مفتوحة غير محسومة الاتجاه، ثورات تنفي ولا تبني، ثورات تأتي في ظل منحنى هبوط شامل. وبذلك فهي نقطة نهاية حقبة تسمى حقبة مابعد الاستعمار، لكنها كذلك بداية حقبة جديدة لم تنكشف ملامحها بعد. ثورة السودان كانت بجذور اقتصادية لكنها لبست ثوب الليبرالية بسبب طبيعة القوى التي عبرت عنها سياسيا، لكنها كذلك كانت ثورة تحررية من أجل خلق ذاتية جديدة وهوية جديدة للفاعل السياسي. هاذان الجانبان، جانب النهاية وجانب البداية، لابد من رؤيتهما معاً عبر علاقة جدلية في الفضاء السياسي العام. ذلك الفضاء الذي لا يزال خاضعاً لمنطق المجال السياسي القديم، إلا أن عناصر المجال الجديد تكشف نفسها عبر أشكال تنظيم سياسي جديدة واتجاهات نقد جديدة. إنها ثورة بسيطة جداً وسطحية في أفقها الفكري، لكنها جزء من سردية تاريخية طويلة يصنعها الناس في ظل ظروف ليست من خياراتهم .

٣. تأثير خصائص ثورة ديسمبر على أفُق الفعل السياسي فيها: تجربة حركة حماية نموذجاً

كان أفق الفعل السياسي محكوما بظروف الواقع وبطبيعة الثورة نفسها، لذا كان ضرورياً لهذه المراجعة الناقدة لحركة مثل «حركة حماية» أن تبدأ بشرح طبيعة الثورة ومحدداتها، حيث من هنالك بالذات تشكل أفق الحركة وتولدت رؤيتها. الأفق الفكري لحركة مثل حركة حماية يتمثل في محاولة تكييف الديمقراطية الليبرالية عملياً في مجتمعاتنا، من خلال تحليل للأشكال السياسية مُنفصل عن التحليل الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي. وهذا انجراف مع شرط ما سميته (الناشط المدني). هذا الناشط لا يرغب في الدخول في موقف سياسي مُلتزم بحمولة فكرية أو آيديلوجية تقوده لتحليل أبعد من التحليل السياسي الظاهري على نمط «مدرب التنمية البشرية.» الناشط المدني عضو جماعات الضغط ومنظمات المجتمع الحديث الأخرى يستمد ثقافته السياسية من ورش المُجتمع المدني وطريقة تفكيره. إذا فكرنا في سؤال حول ما هو الكتاب أو الكاتب المؤثر والمُلهم لحركة حماية، من أجل استنطاق ومساءلة الحركة، ولانقصد كتاباً رسمياً تبنته الحركة، لن نجد اتجاهاً محدداً بوضوح أو إلهاماً نظرياً بمحتوى يتجاوز النقد السياسي. وهنا أجد أن كتاباً ليبرالياً حول الثورة مثل كتاب(ثورة بلا قيادات) للكاتب الدبلوماسي البريطاني (كارن رودس) يصلُح لوصف الاتجاه النظري لحركة حماية. هو كتاب جيد ومفيد كُتب على إثر ثورة ٢٥ يناير المصرية. يُقدم كاتبه انتقادات ليبرالية للتطبيق العملي للديموقراطيات الغربية وبروح متفائلة يستلهم الحراك الذي حدث في الشرق الأوسط(الربيع العربي) ويرى فيه ثورة جديدة نحو ما يُسميه القيم الأممية للإنسانية. ويحدد ستة مبادئ عملية للحراك الثوري تأتي كنصائح وموجهات عمل.

الكتاب يتجاهل ويفتقر لتحليل البنية الاجتماعية و تركيبتها وعواملها التاريخية. لقد انتشر هذا الكتاب وسط فئة من الفاعلين السياسيين في ذلك الوقت، لكنه لم يكن كتاباً رسمياً للحركة أو شكل ما يُمكن اعتباره مرجعاً متفقاً عليه، لكنه في ذات الوقت كتاب مؤسس على ذات الروح الفكرية التي وجهت مسار الحركة. وكتباً أخرى في السياسة مثل كتاب (تجارب التحول إلى الديمقراطية)، وهو عبارة عن حوارات مع قادة سياسيين كانوا شهوداً على تجارب انتقال ديموقراطي في بلدانهم، يُصور الديمقراطية بشكل سياسي معزول عن تحليل السياق الاجتماعي والشروط المادية للتحول في كل تجربة، كتاب يختزل التجربة لمركبات وصراعات سياسية، ورغم

فائدته القيمة في إلقاء الضوء على النقاشات والخلافات السياسية التي تنشأ بين المدنيين والعسكريين وطبيعة التسويات الضرورية إلا أنه يعكس كذلك وعياً فوقياً معزولاً عن البنية التحتية والمستوى الجوهري للشروط المادية والاجتماعية.

إن الأفق الفكري للحركة هو أفق الديمقراطية الليبرالية عبر مُقاربة عملية براغماتية تستبطن روح متفائلة. لذا كانت أدبيات المجتمع المدني العملي وورشه، وكذلك نشرات بعض مراكز الخبرة السياسية think tank تُمثل المرجعية النظرية لحركة حماية ونموذجها للعمل. ولا يعني ذلك أن مؤسسي الحركة قد اتفقوا على مرجعيات، فهذا لم يكن من ضمن اهتمامات الحركة، بل هو إشارة للروح الفكرية الخفية التي تمثلها الخطاب الثوري الليبرالي في ذلك الوقت. والذي هو نفسه رهن للشروط العامة التي قامت خلالها الثورة. ولا يعني ذلك، أيضا، ضعف اهتمام المؤسسين بالاتجاهات النظرية والفكرية الأخرى؛ فقد كانت الاتجاهات الفكرية متباينة وسط عضوية الحركة ولكن الاتفاق المبدئي كان حول ضرورة تجاهل الخلاف النظري والسعي لدعم مسار الانتقال الديموقراطي من أجل تهيئة ميدان الخلاف والصراع. والحقيقة الغائبة التي تم تجاهلها هي أن عملية تهيئة ميدان الخلاف ليست عملية محايدة تستدعي توافقاً؛ بل هي -كما كانت تاريخياً- تأتي كنتيجة للصراع وتداخل المصالح بين الفاعلين مما يستدعي إطاراً نظرياً للفهم والتحليل ومن ثم الانخراط في الصراع الاجتماعي المركب بموقف وتموضع سياسي معين. وهذا عبء لا تحتمله ثورة بوعي ليبرالي خفيف، سطحي، ومعولم. إن المجهود الذهني في حالة حركة حماية سينصب نحو(النمذجة الفوقية) للفعل السياسي وكيفية إدارته على نمط حملات المُناصرة والتشبيك السياسي وبناء القدرات....الخ مما يرسُب في وعي الناشط من طريقة عمل منظمات المجتمع المدني.

عرَّفت الحركة نفسها بأنها حركة ضغط تسعى للضغط السياسي في نواحي عملية ذكرها البيان التأسيسي، وذلك عبر الإعلام وتحريك الفاعلين نحو أهداف الانتقال الديمقراطي. وبما أن الضغط السياسي وتحريك القواعد و التشبيك السياسي والانتقال الديمقراطي هي مصطلحات فوقية في السياسة، حيث لا نجد مصطلحات مثل القوى الاجتماعية ذات المصلحة، الصراع الاجتماعي، التحليل الطبقي، التركيب الاجتماعي الشامل للمجتمع السوداني....الخ. كل ذلك يُشير للطبيعة الفوقية للحركة و تماثُلها واتساقها النظري مع طبيعة ثورة ديسمبر. هذا ظهر في نزعة الحركة لوصف نفسها كحركة ضغط سياسي لا كحركة سياسية ذات موقف يستند على آيدلوجيا أو رؤية فكرية في السياسة أو محتوى تحليل نظري أبعد من التحليل السياسي الفوقي للشكل دون المضمون الاجتماعي. لقد كانت الفكرة المركزية لهذه الحركة هي دعم الانتقال السياسي نحو الديمقراطية عبر الاستفادة من دروس تجربتي الانتقال الديمقراطي اللتين فشلتا في ترسيخ مبادئ الممارسة الديمقراطية. وهنا أيضا يظهر تجاهل التحليل (السوسيو-اقتصادي) للقوى والأحزاب والجماعات السياسية لصالح التفكير الفوقي في الأشكال السياسية؛ فقد اهتمت الحركة بمسائل مثل الاستقطاب السياسي بين العلمانيين والإسلاميين وضعف إرادة الوحدة الوطنية والثقافة السياسية غير الرشيدة واعتبرتها مهددات الانتقال نحو الديموقراطية. اعتبرت الحركة الظروف الاقتصادية مؤثرة وشرط حاسم وكذلك السلام، ولكن مقاربتها لجميع هذه المسائل كانت مُقاربة عملية في السياسة لاتستند على تحليل يكشف ماهو الجوهري في تلك القضايا. اعتقدت الحركة أن تجاهل تلك الجوانب سيقود للفاعلية السياسية بالحشد والاتفاق الممكن بين الناشطين ولكن اتضح جلياً أن العكس هو الصحيح، وهو نابع من نفس اعتقاد الحركة بأن إعداد الميدان السياسي عملية محايدة فوقية منبتة من التدافع الاجتماعي التاريخي .قضايا أخرى أكثر جوهرية لم تشغل بال الحركة كثيراً في تحليل مسار الفشل في تجارب الانتقال في ١٩٨٥ و ١٩٦٤، فقضايا مثل: التركيب الاقتصادي، وتوزيع الثروة وتقسيم العمل، وطبيعة تركيب دولة ما بعد الاستعمار ومؤسساتها، وفهم التركيبة الاجتماعية والطبقية للسودان، والمؤثرات الثقافية المحلية التي تحكم الصراعات التي تبرز كصراعات عرقية عنيفة؛ كل هذه القضايا لم تشغل بال الحركة أو تجاهلتها كحال الثورة نفسها التي شكلت المشهد الذي نشأت فيه الحركة.

إن لثورة ديسمبر ٢٠١٨ م ولحركة حماية نفس الطبيعة

الخفيفة الفوقية المتمثلة في الوعي الليبرالي. والقضايا السابقة نماذج لأربع عوامل بالترتيب « اقتصادي- تاريخي- اجتماعي- ثقافي» وجميعها عوامل لا يمكن تجاهلها في فهم و تفسير فشل تجارب الانتقال الديمقراطي في البلاد. هذا التجاهل أفقد الحركة جانباً مهماً وضرورياً للعمل وهو وجود القضية الصلبة المحورية للعمل، لذلك فقد كانت الحركة بالنتيجة مثل الثورة: حركة بلا هوية صلبة، حركة توفيقية فوقية. بالإضافة لذلك، فقد سعت الحركة، نتيجة لذلك الوعي، إلى التوفيق وجمع شخصيات من خلفيات مختلفة متأثرة بشروط النجومية في وسائل التواصل الاجتماعي. في تماهي تام مع شروط العولمة وثقافة وسائل التواصل الاجتماعي التي نشأت في ظلها الثورة. كذلك كانت النزعة لتجاهل الخلاف متماهية مع حالة عامة موازية وشعبوية سيطرت على اعتصام القيادة (أرض النمط الليبرالي الأصلية) تمثلت في عدم الرغبة في النقاش والتفكير في المسائل والنزعة نحو حالة ترفيهية مسرحية تفرضها العولمة السائلة. لقد كان الميدان ساحة الحرية، لكنها حرية تنزع نحو الترفيه والسوق والدعاية والاستعراض. كانت الحركة كذلك لا تسعى لبذر الخلاف، متأثرة بما عرف وقتها بعدم الرغبة في(شق الصف الوطني)، وهذه الدعوة لعدم شق الصف الوطني لا تسعى لخلق تماسك في صف وطني لم تفكر فيه الجماهير أصلاً، بل كانت دعوة لعدم إثارة المسائل الجوهرية من أجل استهلاك الزمن في الترفيه والاستعراض على وسائل الميديا من أرض الميدان الحالمة .

٤. كلمة في حق مؤسسي الحركة ودلائل انعكاسات طبيعة الثورة على الحركة

كان جميع المُساهمين والمُساهمات في حركة حماية شباب مُحترم ومسؤول ويرغب بجدية في تحقيق أهداف الثورة التي آمن بها. هؤلاء الشباب والشابات من خلفيات مختلفة وبمستويات مختلفة واهتمامات مختلفة، يغلب عليهم التكوين الحضري المديني مع التأثر بالشروط العامة لثورة ديسمبر مع نزعة عملية مدفوعة بالتفكير في مآلات التغيير و الرغبة في تحفيز تطوره الإيجابي. لكن التحدي كان كبيراً وعصياً بذلك الأفق الفكري، بل كان مستحيلاً على الحركة وعلى الثورة، وهما متشابهتان أشد التشابه. لم ينل ذلك التحدي الكبير حظه الكامل من التحليل والفهم وقتها مع تسارع و صخب الأحداث. لقد كانت عناصر التفكير التحليلي الموضوعي للواقع جزءًا من أفكار كثير من الفاعلين والفاعلات في حركة حماية، وكانوا على وعي بها ولكن ذلك لم يكن كافياً لقيام الحركة. لذا فإن القيمة الحقيقية تكمن في المراجعة النقدية لحركة حماية رغم ضآلة وانعدام فعلها السياسي في الواقع. وهذا ما حاولت التعبير عنه عبر هذه الحقائق:

أ. هناك تشابه تام بين حركة حماية وطبيعة ثورة ديسمبر من حيث الوعي الليبرالي والأفق الفكري ونزعة التسوية وتجاهل الصراع الاجتماعي.

ب. اختلاف طبيعة حركة حماية عن بقية المكونات الأخرى الأكثر فاعلية وتأثيراً، مثل القوى السياسية ممثلة في تحالف قوى الحرية والتغيير المعروف ب (قحت)، حيث أن هذا التحالف كان وما زال تعبيراً عن القوى السياسة القديمة في كل مرحلة ما بعد الاستعمار؛ لذا فالقوة الذاتية المُحركة لتحالف قوى الحرية والتغيير كانت موجودة بالفعل ناهيك عن كون هذا التحالف هو البديل الطبيعي والمقابل للإنقاذ. في الجهة الأخرى كانت حركة حماية، ولو على المستوى النظري، محاولة جديدة للعمل السياسي أقرب لطبيعة الثورة ثبت قصورها.

ت. الترحيب الكبير الذي وجدته حركة حماية في بدايات إعلانها من الشباب والشابات يعكس تعبيرها بطريقة ما عن شئ كان في ذهن ووعي الكثير من الشباب. الأمر الذي يعني أن الحركة كانت فعلًا نتاجاً مُتسقاً مع وعي الثورة الذي شرحنا عوامل تكوينه. ورغم أن الحركة لم تُعرِّف نفسها كحركة شبابية إلا أن جميع المنفعلين معها والراغبين في الانضمام إليها، رغبوا حقا في رؤيتها كتنظيم شبابي جديد يتجاوز بهم أخطاء الأجيال السابقة. هذه الرغبة تقوم على افتراض أن فئة الشباب العمرية فئة مُنسجمة تماماً ولها القدرة إذا ما آلت إليها الأمور أن تخلق الحلول الحقيقية للمشاكل القديمة. هناك ارتباط واضح بين هذه الفكرة السطحية والوعي الليبرالي للثورة. فالشباب ليسوا فئة منسجمة، بل فئة تنعكس داخلها تناقضات بنيوية «اجتماعية واقتصادية» يتجاهلها الوعي الفكري للثورة لصالح فكرة بسيطة جذابة تُسمى حركة

شبابية. إن فكرة الحركة الشبابية فكرة متأثرة بدعايات وسائل الإعلام وطرق تصنيفها والرغبات المُشكلة في وسائل التواصل الاجتماعي، ولكنها لا تعكس حقيقة عدم وجود قوة اجتماعية ذات مصالح مشتركة على أرض الواقع تسمى فئة الشباب .

٥. الخلاصة والدروس المستفادة من تجربة حركة حماية

حركة حماية تجربة مهمة على المستوى النظري، تجربة مهمة لخوض أي فعل سياسي مستقبلًا، تجربة تستحق الإشادة كونها كانت تجربة أمينة ومخلصة في التعبير بطريقة غير مباشرة لثورة ديسمبر، وعلى من يرغب في دراسة الوعي السياسي والأفق الفكري لتلك المرحلة أن يأخذها كحالة تكشف وتضيئ الكثير وتعطينا كثيراً من الدروس والخلاصات مثل:

أ. لا يُمكن تجاهل التنظير والتحليل الاجتماعي والتاريخي والاقتصادي في السياسة، وذلك من أجل خلق الرؤية الشاملة. الفعل السياسي بلا رؤية شاملة تحكمه لن يقود إلى نتائج، خاصةً حين يكون فعلاً جديداً وفي ظروف و تحولات كبيرة .

ب. لا يُمكن ولايجب، بأي حال من الأحوال، تجاهل ضرورة خلق الآيدلوجيا ومن ثم الموقف السياسي المُنحاز بوعي على ضوء الرؤية الشاملة.

ت. فشل نزعة التوافق الفوقي في خلق العملية السياسية الديموقراطية. والأسلم هو تحرير الخلاف، والسعي لخلق مؤسسات سياسية لإدارة الصراع، ومن ثم ستكون التسوية مُحصلة موضوعية للصراع على أرض الواقع. وهنا فإن الاتفاق البراغماتي حول أسس الديمقراطية الليبرالية يُشكل جزءاً من هذه التسوية ولكنها ديمقراطية تقوم على تشكلات اجتماعية تجد صوتها السياسي في هذه المؤسسات الديمقراطية، وبالتالي لا تكون مقموعة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. هي مسألة معقدة وتحتاج لتحليل طويل ولكن المؤكد هو أن المقاربة البراغماتية بشكل فوقي لن تُساهم في بناء الديمقراطية، وستكون محصلة تسوياتها الفوقية قمعاً جديداً لفئات كثيرة من المجتمع ستقوم بدورها بالعمل على نسف العملية برمتها.

ث. الانتقال الديموقراطي لا يمكن دعمه بقضايا سياسية ذات طبيعة فوقية، بل عبر القضايا الجوهرية المتعلقة بالمصالح الاقتصادية للفاعلين والطبقات والتركيب الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية.

ج. الكيان السياسي الذي يتشكل على أسس غير صلبة مواجه بصعوبات تنظيمية حتمية تقوده للفشل.

خاتمة

هذه مُراجعة من أحد مؤسسي الحركة في شرح وتفسير جوانب القصور الفكري والتحليلي فيها عبر ربطها بالظروف المحيطة والوعي العام لثورة ديسمبر ٢٠١٨ م. وهي بذلك لا تعني بالضرورة اتفاق المؤسسين والفاعلين على محتوى هذا النقد، ولكنه إسهام ودعوة للمهتمين للتفكير في محددات وشروط الفعل السياسي من أجل الدفع بالواقع ناحية التطور والنمو عبر إطار نظري وعملي يُدرك الواقع ويسعى لتجاوزه عبر السياسة العملية بلا إسقاطات فوقية قد لا تُناسب هذا الواقع بل تكون معزولة عنه. حرصت كذلك في التناول على تجاهل الجانب الذاتي لإيماني التام بأولوية الجانب الموضوعي، والذي لوحده يقودنا لإدراك الخطوط العامة والملامح الكلية لحركة حماية ولثورة ديسمبر ٢٠١٨ م.

هشام عثمان الشواني، ناشط سياسي سوداني
(من مؤسسي حركة حماية)